[من] سياسة المحاور التي هي، بطبيعتها، سياسة عدائية وانقسامية، ومحدودة الاثر... فالمنظمة تحتاج، في هذه المرحلة... الى حرية في الحركة السياسية، مدعومة من أوسع جبهة عربية، من اجل الاستفادة، الى أقصى حد، من نتائج الانتفاضة الفلسطينية. وكل سياسة تسعى الى احتواء المنظمة تقلل من فرص ذلك. ان على م.ت.ف. ان تتطلع نحو الاستقواء بالسياسة العربية نحو تحويل ' الكم ' العربي الى ' كيف ' يعكس نفسه على مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الدولية» (بلال الحسن، **الاهرام**، ١/٥/١٩٨٨؛ نقلاً عن **اليوم السابع**، بدون ذكر تاريخ نشر). وقد أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني، «ان العلاقات بين المنظمة وسوريا تستهدف بناء علاقات طيبة تساعد [في]... تكوين موقف عربي جيد لاعادة العمل العربي الموحد» (**الاهرام**، ١٠/٥/١٩٨٨).

فعلى صعيد الخلاف بين م.ت.ف. وسوريا من العلاقة مع مصر، أوضح عرفات للرئيس السوري «اننا نحتاج الى مصر بحكم ثقلها الموضوعي أكثر من احتياج مصر الينا... واننا لا نستطيع ان نجمّد حركتنا مع مصر وان نجمّد حركة مصر معنا» (احمد نافع، **الاهرام**، ٢٠/٥/١٩٨٨). ورد الأسد: «استطيع ان أفهم ذلك، سواء في العلاقات مع مصر أو مع غيرها، ولكن هناك، باستمرار، خطأ قومياً لا يجب لأحد ان يتعداه. وهنا، فانني أفهم القرار الفلسطيني المستقل بهذا المعنى وهذه الابعاد» (**المصدر نفسه**). وقد زار المستشار السياسي لعرفات، هاني الحسن، القاهرة، حيث «اطلع الرئيس حسني مبارك على تحركات منظمة التحرير الفلسطينية... ومباحثاتها مع القيادة السورية، كجزء من عملية بناء موقف تضامني عربي لدعم الانتفاضة الفلسطينية، سياسياً ومادياً» (**الاهرام**، ١١/٥/١٩٨٨). وقال الحسن في تصريح لـ «الاهرام»: «ان الرئيس مبارك رحب بتجدد العلاقة بين م.ت.ف. وبين سوريا، واعتبرها خطوة موضوعية لبناء موقف التضامن العربي... [و] أهمية ان يكون التضامن العربي فاعلاً مع كافة الاطراف الدولية بلا استثناء، من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية من خلال مؤتمر دولي أساسه القانوني [القراران] ٢٤٢ و٣٣٨ وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**)؛ حيث، كما قال احد المراقبين المصريين، «ليس لمصر مصلحة في القطيعة بين دولة عربية وأخرى؛ وبالتالي، فانها ليست ضد المصالحة السورية ـ الفلسطينية، وليست ضد عودة الجسور بين الاسد وعرفات. وليس لمصر مصلحة في الخصام بين طرف عربي والمنظمة؛ وبالتالي، فانها ليست ضد التقارب بين سوريا والمنظمة، طالما ان ذلك يخدم القضية الفلسطينية وجهود السلام في المنطقة» (قنديل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤).

وكانت مصر اتفقت مع الاردن على بلورة موقف مشترك من المبادرة الاميركية، في اثناء لقاء مبارك ـ حسين، في ١٥/٤/١٩٨٨. وقد أبلغ الملك حسين الى شولتس شروط الاردن المبدئية للتعامل مع المبادرة الاميركية، وهي: «١ ـ ضمانات اميركية ودولية من اجل تطبيق القرارين ٣٣٨ و٢٤٢ فيما يخص الانسحاب من كافة الاراضي المحتلة؛ ٢ ـ ... مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي» (محمد الصقر، **القبس**، ١٩/٥/١٩٨٨). وقد قال الملك حسين، في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية: «ان الاردن لا يملك ان يمثل الفلسطينيين في أي مفاوضات للتسوية؛ وهو لا يرغب [في] ان يمتد نفوذه او ان يمارس السيطرة على الفلسطينيين، أو على أي شبر من الاراضي الفلسطينية، بأي شكل من الاشكال... [فـ] الانتفاضة... واعتقد بأن الأصح ان نصفها بالثورة في كل الاراضي المحتلة لشعب عانى ما عاناه وهو يريد التمسك بحقه وهويته، وفي الوقت نفسه يقول ان عنوانه م.ت.ف. عندئذٍ لا يمكن ان يحمل الاردن أكثر مما يستطيع... [لذا]، لا بد ان يتحمل الجانب الفلسطيني مسؤولية في اطار المؤتمر الدولي ويؤدي واجبه» (**السفير**، ١١/٥/١٩٨٨). وقد زار عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، الاردن، في ٦/٥/١٩٨٨، واجتمع مع رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي؛ وأطلع الرفاعي عباس على الوثيقة الاردنية التي سُلّمت لوزير الخارجية الاميركية شولتس، والتي كان من بين ما جاء فيها «ان الاردن لن يتحدث باسم الفلسطينيين، او يحل محل م.ت.ف. في أي محادثات سلام» (**الأنوار**، بيروت، ٨/٥/١٩٨٨). وبالنسبة الى المصالحة السورية ـ